الأستاذ الدكتور مهري محمد أمين

القواعد المطبقة على الممارسات التجارية في القانون الجزائري

منشورات بغدادي
طبعة 2024

Scanned with CamScanner
Scanné avec CamScanner

الفهـــرس

مقدمة 5

مبحث تمهيدي: مفاهيم عامة 7

المطلب الأول: مفهوم العون الاقتصادي 7

الفرع الأول: التاجر 9

الفرع الثاني: الشركات التجارية والشركات المدنية 10

الفرع الثالث: الحرفي والمؤسسة الحرفية 10

الفرع الرابع: الفلاح وممتهن الصيد البحري 11

الفرع الخامس: المؤسسات العمومية الاقتصادية 13

المطلب الثاني: المستهلك 14

المطلب الثالث : النشاطات الخاضعة لأحكام القانون رقم 04-02 المعدل والمتمم 17

الفرع الأول: أنواع النشاطات 20

الفرع الثاني: محل النشاطات 24

المحور الأول/ شفافية الممارسات التجارية 26

المبحث الأول: الإعلام بالأسعار وبالتعريفات وبشروط البيع 27

المطلب الأول: الإعلام بالأسعار والتعريفات 27

الفرع الأول: الإعلام بالأسعار والتعريفات في مواجهة المستهلك 27

الفرع الثاني: الإعلام بالأسعار والتعريفات في مواجهة العون الاقتصادي 34

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: جزاء عدم الإعلام بالأسعار والتعريفات 37
المطلب الثاني: الالتزام بالإعلام بشروط البيع 38
الفرع الأول: الالتزام بالإعلام بشروط البيع في مواجهة المستهلك 38
الفرع الثاني: الالتزام بالإعلام بشروط البيع في مواجهة العون الاقتصادي 42
الفرع الثالث: جزاء عدم الإعلام عن شروط البيع 44
المبحث الثاني: الالتزام بالفوترة 45
المطلب الأول: الالتزام بالفوترة في مواجهة المستهلك 45
المطلب الثاني: الالتزام بالفوترة في مواجهة العون الاقتصادي 49
الفرع الأول: مفهوم الالتزام 49
الفرع الثاني: إجراءات الفوتـــــرة 51
الفرع الثالث: الأشخاص الملزمون بالفوترة 52
الفرع الرابع: تسليم وشكل الفاتورة 53
الفرع الخامس: الأسناد المرتبطة بالفاتورة 58
المطلب الثالث: جزاء مخالفة أحكام الفوترة 62
الفرع الأول: جزاء مخالفة أحكام الفوترة بمناسبة علاقة الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم 62
الفرع الثاني: جزاء مخالفة أحكام الفوترة في علاقة العون الاقتصادي بالمستهلك 67
المحور الثاني/ نزاهة الممارسات ألتجارية 68
المبحث الأول: الممارسات التجارية غير الشرعية 68

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: رفض البيع 69
المطلب الثاني: البيع بالمكافأة 71
المطلب الثالث: البيع المتلازم (البيع المشروط)..... 76
الفرع الأول: منع اشتراط البيع بشراء كمية مفروضة 77
الفرع الثاني: اشتراط البيع بتعاقد آخر (اشتراط البيع بشراء سلع أخرى أو خدمات أو اشتراط تأدية خدمة بخدمة أخرى أو بشراء سلعة)..... 78
الفرع الثالث: بيع سلع متعددة في شكل حصة واحدة..... 80
المطلب الرابع: جزاء مخالفة أحكام البيوع الممنوعة 82
الفرع الأول: جزاء رفض البيع 82
الفرع الثاني: جزاء البيع بالمكافأة..... 83
الفرع الثالث: جزاء البيع المتلازم 84
المطلب الخامس: البيوع المنظمة (بيوع تخفيض الأسعار والبيع خارج المحل التجاري)..... 85
الفرع الأول: البيع بالتخفيض 87
الفرع الثاني: البيع الترويجي..... 91
الفرع الثالث: البيع في حالة تصفية المخزونات..... 94
الفرع الرابع: البيع عند مخازن المعامل 96
الفرع الخامس: البيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود 99
الفرع السادس: جزاء مخالفة أحكام البيوع المنظمة 102

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

المطلب السادس: التعسف في استعمال النفوذ على عون اقتصادي 107
الفرع الأول: النصوص القانونية المطبقة على الهيمنة الاقتصادية 107
الفرع الثاني: التعسف في استغلال وضعية التبعية 109
الفرع الثالث: الممارسات التمييزية اتجاه العون الاقتصادي 112
الفرع الرابع: جزاء التعسف في استغلال النفوذ 116
المطلب السابع: البيع بأقل من سعر التكلفة..... 117
الفرع الأول: تطور التشريع الجزائري المتعلق بالبيع بأقل من سعر التكلفة..... 118
الفرع الثاني: مفهوم البيع بأقل من سعر التكلفة 120
الفرع الثالث: إباحة بعض الأنواع من البيع بأقل من سعر التكلفة..... 123
الفرع الرابع: جزاء البيع بأقل من سعر التكلفة 126
المبحث الثاني: ممارسة أسعار غير شرعية 127
المطلب الأول: حرية الأسعار 128
المطلب الثاني: تقنين الأسعار بصورة استثنائية 129
الفرع الأول: حالة السلع والخدمات ذات الطابع الاستراتيجي 129
الفرع الثاني: حالة الارتفاع المفرط في الأسعار 129
المطلب الثالث: ممارسة أسعار غير شرعية 133
المطلب الرابع: جزاء ممارسة أسعار غير شرعية 136
المبحث الثالث: الممارسات التجارية غير النزيهة 137

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: الممارسات المخالفة للأعراف التجارية الماسة بمصالح العون الاقتصادي .. 138
الفرع الأول: صور الاعتداء على المصالح المعنوية للعون الاقتصادي 138
الفرع الثاني: صور الاعتداء على المصالح المادية للعون الاقتصادي 149
الفرع الثالث: جزاء الممارسات غير النزيهة الماسة بمصالح العون الاقتصادي 153
المطلب الثاني: الإشهار التضليلي 156
الفرع الأول: مفهوم الإشهار التجاري 156
الفرع الثاني: مفهوم التضليل 159
الفرع الثالث: محل التضليل 163
الفرع الرابع: الإشهار المقارن 168
الفرع الخامس: جزاء الإشهار التضليلي 170
المبحث الرابع: الممارسات التعاقدية التعسفية اتجاه المستهلك 178
المطلب الأول: مفهوم الشروط التعسفية 181
المطلب الثاني: عناصر الشرط التعسفي 181
الفرع الأول: العقد الاستهلاكي 182
الفرع الثاني: أطراف العقد الاستهلاكي 184
الفرع الثالث: الإخلال الظاهر بالتوازن بين حقوق وواجبات أطراف العقد 184
الفرع الرابع: العناصر الأساسية للعقود الاستهلاكية 190
الفرع الخامس: شكل العقد الاستهلاكي 193

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: جزاء الشروط التعسفية 195
المحور الثالث: إجراءات المتابعة 195
المبحث الأول: إجراءات معاينة المخالفات 196
المبحث الثاني: إجراءات الحجز والمصادرة 199
المبحث الثالث: الغلق الإداري 205
المبحث الرابع: نشر الحكم أو القرار 206
المبحث الخامس: حالة العود 206
المبحث السادس: غرامة الصلح 207
المبحث السابع: الدعوى المدنية 209
المطلب الأول: الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية 210
الفرع الأول: المستهلك 210
الفرع الثاني: العون الاقتصادي 211
الفرع الثالث: جمعيات حماية المستهلكين 211
الفرع الرابع: الجمعيات المهنية 212
الفرع الخامس: وزارة التجارة 213
المطلب الثاني: الدعوى المدنية الأصلية 214
خاتمة 217
قائمة المراجع 219

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

الأستاذ الدكتور مهري محمد أمين، من مواليد 1975/06/17 بباتنة.

متحصل على شهادة ليسانس حقوق جامعة الجزائر دفعة جوان 1996، ثم شهادة ماجستير تخصص قانون الأعمال من كلية الحقوق بجامعة الجزائر سنة 2006، ثم شهادة دكتوراه علوم، تخصص قانون الأعمال، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، سنة 2016. محام معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة مسجل بمنظمة المحامين لناحية المدية منذ 1997/10/07.

أستاذ جامعي بكلية الحقوق بجامعة المدية منذ سنة 2006، تحصل على شهادة التأهيل الجامعي بتاريخ 09 /04/ 2018، ورقي إلى رتبة أستاذ (أستاذ التعليم العالي) بتاريخ 2023/07/27، درس مقاييس عديدة منها مقياس القانون التجاري، ومقياس قانون الإجراءات المدنية، ومقياس قانون الإجراءات الجزائية، ومقياس قانون الممارسات التجارية ، ومقياس قانون حماية المنافسة وحماية المستهلك.

يتناول هذا الكتاب الأحكام القانونية التي نص عليها القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدل والمتمم وما نصت عليه المراسيم التنفيذية له، وهذه الأحكام عبارة عن التزامات قانونية ملقاة على عاتق الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا تجارا أو صناعيين أو مستوردين أو حرفيين أو فلاحين أو ممتهني الصيد البحري، وذلك في علاقتهم ببعضهم البعض أو في علاقتهم مع المستهلكين الذين يجدون تطبيقات هذا القانون في تعاقداتهم اليومية والمتكررة والتي أطرها هذا القانون في مبدأين أساسيين وهما مبدأ شفافية الممارسة التجارية ومبدأ نزاهة هذه الممارسة، وترجمهما في عدة التزامات قانونية تضبط العلاقات التعاقدية بداية من واجب الإعلام بالأسعار وبشروط البيع إلى منع بعض صور البيوع وتنظيم بيوع أخرى، كما اهتم بحماية النظام الاقتصادي بتجريمه مخالفة الأسعار المقننة والإجراءات المصاحبة لتحديد الأسعار والممارسات التدليسية المؤدية إلى المضاربة، كما حمى المصالح المادية والمعنوية للأعوان الاقتصاديين بحمايته للمنافسة النزيهة، وكذلك حمى إرادة المستهلكين ومصالحهم المادية عندما تدخل لإعادة التوازن بين حقوق وواجبات أطراف العقد الاستهلاكي، موضحا كيفية تدخل الإدارات المعنية بتطبيق أحكامه والإجراءات التي تتخذها في سبيل ذلك، معتبرا مسؤولية المخالف مسؤولية جزائية من اختصاص القضاء الجزائي.

هذا الكتاب محاولة لإثراء المكتبة القانونية الجزائرية بمرجع يتناول التزامات نص عليها قانون يجمع بين أحكام حماية المنافسة وأحكام حماية المستهلك، وهو موجه للمهتمين بالشأن القانوني من محامين وقضاة وطلبة قانون وأعوان اقتصاديين ومستهلكين.

البريد الإلكتروني :
editions-baghdadi@hotmail.com
رقم الهاتف :
+213550586963

منشورات بغدادي
EB EDITIONS BAGHDADI

9 789961 202562

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner